

اتجاه الدولة نحو ضبط سوق اللحوم: (دعم الاستيراد كحل لمواجهة مشاكل القطاع)

## The state's direction towards controlling the meat market: (import support as a solution to confront the sector's problems)

بن لحرش نوال \*

جامعة الاخوة منتوري قسنطينة<sup>1</sup> (الجزائر)، [benlahreche.nawel@gmail.com](mailto:benlahreche.nawel@gmail.com)

مخبر العقود وقانون الاعمال

تاريخ النشر: 2025/06/02

تاريخ القبول: 2025/05/20

تاريخ الاستلام: 2025/02/12

**الملخص:** نظرا لزيادة الطلب على اللحوم وعدم كفاية انتاجها وبالتالي ارتفاع أسعارها خاصة في مناسبات معينة اتجهت الدولة في السنوات الأخيرة الى اتخاذ حلا مؤقتا يهدف لضبط السوق في مجال اللحوم، حيث قامت بمنح امتيازات جبائية لمستوردي هذه المواد والمتمثلة في الغاء الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية فيما يتعلق بأصناف من اللحوم الحمراء والبيضاء. لكن وبالرغم من تحقيق الجهات المعنية هدفها من هذا الإجراء وبالتالي توفير اللحوم في السوق الوطنية وبأسعار مسقفة، إلا أن هذا الحل يعد مؤقتا، لذا على الدولة اتخاذ الحلول الكفيلة لدعم وتنمية المنتج الوطني وبالتالي توفيره وبأسعار معقولة بصفة دائمة. **الكلمات المفتاحية:** اللحوم البيضاء، اللحوم الحمراء، استيراد اللحوم، الرسم على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية

**Abstract:** Due to the increase in demand for meat and the insufficient production of it, and consequently the rise in its prices, especially on certain occasions, the state has tended in recent years to take a temporary solution with the aim of controlling the market in the field of meat, as it granted tax concessions to importers of these materials, namely the cancellation of the value-added tax and the reduction of customs rights regarding types of red and white meat. However, despite the concerned authorities achieving their goal through this measure and thus providing meat in the national market at capped prices, this solution is considered temporary, so the state must take adequate solutions to support and develop the national product and thus provide it at reasonable prices permanently.

**Keywords:** White meat; red meat; meat import; value-added tax; customs rights

\* المؤلف المرسل.

## مقدمة:

عان المواطن الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة من مشكل غلاء أسعار العديد من المنتجات الواسعة الاستهلاك على غرار الخضّر والفواكه التي وصل سعرها إلى مستوى لا يتناسب والقدرة الشرائية للمستهلك البسيط.

إضافة إلى ذلك شهد قطاع اللحوم أيضا مشكلة عدم كفاية الإنتاج المحلي أو عدم تناسبه وطلبات المستهلك الجزائري وبالتالي ارتفاع أسعارها إلى درجات قصوى خاصة في المناسبات كشهر رمضان مثلا أين يتزايد الطلب عليها مقارنة بما هو عليه الأمر في الأيام العادية من السنة، حيث تجاوز سعر الكيلوغرام الواحد من اللحوم الحمراء 2600 دج.

ففيما يخص اللحوم البيضاء قدر إنتاجها سنويا بـ 400 ألف طن على الأكثر، في حين أن الطلب على هذا المنتج يصل إلى ما يقارب 600 ألف طن في السنة<sup>(1)</sup>، ويعود عدم التوازن بين العرض والطلب عليها إلى عدة أسباب، نذكر منها انتشار انفلونزا الطيور في العديد من الولايات فضلا عن مواجهة الحر وحرق الغابات. كذلك الأمر بالنسبة لشعبة اللحوم الحمراء حيث تواجه هي الأخرى العديد من التحديات على غرار ندرة الموارد المائية الناجمة عن شح الأمطار وارتفاع تكاليف الأعلاف، إضافة إلى تدهور المراعي بفعل الاستغلال المفرط والعوامل المناخية، هذا الأمر أدى إلى تناقص الثروة الحيوانية حيث أظهرت الإحصائيات الأخيرة لسنة 2022 أن عدد رؤوس الأبقار لا يتعدى 18 مليون رأس، في حين أن إحصائيات 2001 أشارت إلى وجود 30 مليون رأس<sup>(2)</sup>.

هذه الأسباب وأخرى تعتبر العامل الأساسي والسبب الرئيسي في جعل المنتج المحلي من اللحوم البيضاء والحمراء غير كافي من خلال عدم تلبيةه لطلبات المواطن الجزائري مما يسبب ارتفاع سعره، حيث أصبح اقتناء هذا المنتج عبأ ماديا على الكثير من المواطنين وشبه مستحيل بالنسبة لشريحة كبيرة من المستهلكين، مع العلم أن هذه المادة الغذائية تعد مصدرا للبروتين الكامل، كما تعتبر مصدرا للطاقة الحرارية والعديد من الفيتامينات وبالتالي فإن عدم استهلاكها قد يؤدي بالمواطن إلى مواجهة العديد من المشاكل صحية.

هذا وبالإضافة إلى مشكل ارتفاع أسعار اللحوم فإن زيادة الطلب عليها قد يؤدي إلى مواجهة المواطن نتائج مشكل من المشاكل التي يعاني منها السوق خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية الواسعة الاستهلاك وهو ظاهرة المضاربة الغير مشروعة.

أمام هذا الوضع وبغية مواجهة التحديات والاشكالات الخاصة بهذه المادة الغذائية، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لتغطية العجز وكبح الغلاء والحفاظ على استقرار الأسعار ووضع حد لتجاوزات بعض التجار وبالتالي

ضبط السوق وإعادة اللحوم إلى موائد المستهلكين بأسعار تراعي قدرتهم الشرائية من جهة، وإعادة بعث وتطوير فرع اللحوم الحمراء والحفاظ على السلالة الخاصة بالجزائر على غرار السلالة الحمراء أولاد جلال، قامت الدولة بفتح المجال لاستيراد اللحوم الحمراء والبيضاء وذلك بعد خمسة 05 سنوات من التعليق<sup>(3)</sup>. وبالتالي ضمان تغطية النقص المسجل من جهة وخلق مجال للمنافسة بين المنتج المحلي والمستورد في هذا القطاع من جهة أخرى، حيث سيحول للمواطن فرصة الاختيار في اقتناء اللحوم بين المنتج الوطني والمستورد حسب امكانياته المادية أو قدراته الشرائية.

فتحسبا لشهر رمضان سنة 2025 تم استيراد اللحوم البيضاء المجمدة بكمية 12365 طن لتموين السوق الوطنية من خلال رفع العرض في هذا الشهر الفضيل الذي تكثر فيه استهلاك هذه المادة على غرار المواد الغذائية الأخرى الواسعة الاستهلاك.

هذا وقصد دائما مواجهة مشكلة نقص العرض وارتفاع أسعار اللحوم، وفي إطار سعي الدولة إلى ضبط هذه الشعبة من المنتجات، تم وضع مجموعة من الشروط الإجرائية اللازمة لعملية استيراد المنتجات المعنية وتقديم التسهيلات الجبائية من أجل تحفيز المستوردين في هذا المجال.

إذا فالإشكالية التي يطرحها هذا الموضوع تتمثل في: ما مدى مساهمة اجراء دعم استيراد شعبة اللحوم في ضبط السوق ومواجهة تحديات هذا القطاع؟

للإجابة عن الإشكالية التي يطرحها هذا الموضوع سنقوم بتقسيم هذا العمل إلى جزئين كما يلي:

- ✓ أولا: الترخيص باستيراد اللحوم
- ✓ ثانيا: الشروط الاجرائية والامتيازات الجبائية لعملية استيراد اللحوم

### المحور الأول : الترخيص باستيراد اللحوم

تعد اللحوم من الأغذية ذات القيمة الغذائية العالية التي تمثل جزءا هاما من غذاء الانسان<sup>(4)</sup>، وعلى هذا الأساس كثر الاهتمام بتوفير واطاحة هذه المادة الغذائية للإنسان.

فتمجيدها للمقاربة التي اعتمدها الدولة لتموين السوق باللحوم بنوعيتها ( الحمراء والبيضاء) بصفة دائمة منتظمة وبكميات كافية، لأجل تمكين الأسر من اقتناء هذه المنتجات بأسعار تراعي قدرتهم الشرائية، تم وضع نظام يعنى بضبط استيراد اللحوم بالشراكة والتنسيق بين قطاعي الفلاحة والتجارة.

حيث أعلنت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة التجارة وترقية الصادرات من خلال بيان أصدرته عن اجراء تموين السوق باللحوم المستوردة، وطلب البيان من الراغبين في الاستيراد بإرفاق ملفاتهم ببرنامج سنوي مرتقب كما هو مطلوب ( تقديرات للكميات التي سيتم استيرادها). حيث دخل النظام الخاص باستيراد اللحوم الحمراء والبيضاء حيز التنفيذ في بداية أكتوبر سنة 2023<sup>(5)</sup>.

ومن خلال هذه الفقرة سنقوم بتحديد شروط استيراد اللحوم من خلال تحديد تلك الخاصة بالمستوردين المعنيين بقرار الاستيراد، وموضوع الاستيراد ( اللحوم المعنية بالاستيراد).

#### أولاً- الجهات المعنية باستيراد اللحوم:

أعلنت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في بيان لها في 9 نوفمبر سنة 2023 عن منح عدة رخص لاستيراد الحوم البيضاء الموجهة لفائدة المؤسسات العمومية التابعة للقطاع الفلاحي والمستوردين الخواص من أجل استيراد هذه المادة واسعة الاستهلاك وبالتالي تكوين مخزون استراتيجي لتموين السوق الوطنية.

وحسب نفس البيان فتحت الوزارة المعنية مجددا باب استيراد عجول الذبح وعجول التسمين واللحوم الحمراء الطازجة والمبردة المعبأة بالتفريغ الهوائي أمام المتعاملين الاقتصاديين من القطاع الخاص، بعد أن ضلت هذه العملية حكرًا على الجزائرية للحوم الحمراء في إطار مساعي ضمان تموين السوق الوطنية بكميات أكبر من هذه المادة وتسريع دخولها<sup>(6)</sup>.

فمن خلال هذا البيان الوزاري إذا يمكننا الاستنتاج أن الاختصاص باستيراد اللحوم البيضاء والحمراء مخول لكل من الهيئات العمومية المختصة والمتعاملين الاقتصاديين من القطاع الخاص على حد سواء.

ومن الهيئات العمومية المخول لها صلاحية استيراد اللحوم نذكر:

**- الشركة الجزائرية للحوم الحمراء Algérienne des Viandes Rouges (ALVIAR):**

وهي عبارة عن شركة عمومية ذات أسهم، فرع من فروع مجمع الصناعات الغذائية واللوجيستيك (AGROLOG) Groupe ( Agro- logistique<sup>(7)</sup> تختص بضبط سوق اللحوم الحمراء وذلك من خلال توفير هيئات مستحدثة مختصة بمجال تربية الحيوانات المعنية وتسمينها، الذبح، التحويل، التعبئة والحفظ والتوزيع<sup>(8)</sup>.

للشركة الجزائرية للحوم الحمراء عدة فروع في شكل مؤسسات عمومية تابعة لها في العديد من الولايات منها: الخلفة، حنشلة، بسكرة، بجاية، وهران والجزائر العاصمة، كل حسب اختصاصه<sup>(9)</sup>.

وقبل صدور البيان الذي أعلنته وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2023 المتعلق بمنح رخص استيراد اللحوم السابق ذكره كانت الشركة الجزائرية للحوم الحمراء محتكرة مجال استيراد اللحوم الحمراء، فمنذ أبريل 2023 تم الشروع على مستوى المساحات التجارية الكبرى في تسويق اللحوم الطازجة المعبأة في أكياس مفرغة من الهواء المستوردة من قبل الشركة الجزائرية للحوم الحمراء من دولة السودان.

كما قامت هذه المؤسسة العمومية باستيراد اللحوم الطازجة والعجول الموجهة للذبح من عدد من البلدان سيما البرازيل والأرجنتين، حيث وقعت على اتفاقيات مع 12 متعاملا اقتصاديا من أجل توزيع اللحوم الحمراء خلال شهر رمضان 2023 بسعر 1200 دج للكيلوغرام.

وبموجب هذه الاتفاقيات يلتزم المتعاملون بدفتر شروط يتضمن جميع المتطلبات الواجب توفرها، كالشعار الخاص بالشركة الجزائرية للحوم الحمراء الواجب وضعه على المنتجات المعنية من قبل المتعاملين الاقتصاديين المنخرطين في نظام توزيع اللحوم المستوردة، وذلك قصد تسهيل عملية الرقابة<sup>(10)</sup>.

## - الشركة الجزائرية لضبط المنتجات الفلاحية Société Algérienne de :Régulation des Produits Agricoles ( SARPA)

تعتبر هذه الشركة وكما هو الحال بالنسبة للشركة الجزائرية للحوم الحمراء فرع من فروع مجمع الصناعات الغذائية واللوجيستيك AGROLOG، تم انشائها بهدف ضبط الانتاج قصد تموين السوق الجزائرية بالمنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع<sup>(11)</sup>.

حيث ساهم تأسيس الشركة الجزائرية لضبط المنتجات الفلاحية في الحد من حالات الندرة التي كانت تسجل في السابق فيما يتعلق بهذه المنتجات بسبب قلة التنسيق بين المتدخلين في تموين السوق، وذلك بتوليها مهمة اعداد مخزون استراتيجي للمواد الفلاحية الأساسية مع توجيه الفائض للتصدير.

أما فيما يخص شعبة اللحوم، ففي إطار تعزيز تموين السوق الوطني باللحوم البيضاء استقبل مجمع الصناعات الغذائية واللوجيستيك عبر فرعه الشركة الجزائرية لضبط المنتجات الفلاحية في مارس 2024 أول شحنة من اللحوم البيضاء المجمدة تقدر ب 3000 طن كدفعة أولى قادمة من البرازيل، حيث سيتم توجيه هذه الكميات الأولية إلى تموين 122 نقطة بيع تابعة للديوان الوطني لتغذية الأنعام وتربية الدواجن<sup>(12)</sup>.

وقصد ضمان توفير اللحوم الحمراء بجودة عالية وبأسعار تنافسية بهدف تلبية احتياجات السوق الوطنية استلمت هذه الشركة العمومية في ديسمبر 2024 شحنات من لحم العجل الطازج المفرغ من الهواء المستورد من دولة البرازيل<sup>(13)</sup>.

### ثانيا- أنواع اللحوم موضوع الاستيراد:

يعرف اللحم عموما على أنه أنسجة حيوانية صالحة للاستهلاك الأدمي، وتشمل العضلات والدهن والأعضاء الداخلية مثل الكبد والقلب وغيرها<sup>(14)</sup>.

ومن خلال بيان وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الصادر في 9 نوفمبر سنة 2023 السابق ذكره المتضمن منح رخص استيراد اللحوم للمؤسسات العمومية التابعة للقطاع الفلاحي والمستوردين من القطاع الخاص يمكننا الاستنتاج أن اللحوم المعنية بقرار الاستيراد قصد ضمان الوفرة وتأمين السوق بهذه المنتجات هي كل من اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء.

أما فيما يخص أنواع هذه اللحوم أو الحالة التي تكون عليها عند الاستيراد فهي حسب ما تم تحديده من خلال هذا البيان دائما كما يلي:

### 1- اللحوم البيضاء:

إن لجوء الدولة إلى الاستيراد كحل لمواجهة مشكل ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء يعود وكما سبق وأن ذكرنا في مقدمة هذا المقال إلى مشكل النقصان في توفيرها وبالتالي ارتفاع أسعار هذه الشعبة من اللحم. حيث يرجع البعض ذلك إلى المشاكل الصحية التي تعاني منها الدواجن والخسائر الفادحة في هذا القطاع نتيجة لتطور مجال تربية الدواجن التي انتقلت من الزراعة إلى الصناعة<sup>(15)</sup>.

أما عن اللحوم البيضاء المعنية بقرار الاستيراد فهي الدجاج المجمد.

ويعتبر التجميد من أهم الطرق المستخدمة لحفظ اللحوم، فالأساس العلمي لهذه العملية هو خفض درجة حرارة المادة الغذائية المعنية إلى درجة أقل من تلك الدرجة التي يتجمد عندها السائل الخلوي في الخلايا، وحيث أن تركيز المواد الصلبة المذابة في السائل الخلوي في معظم الخلايا الحيوانية منخفض لذلك فتجميد هذه المواد يكون عند درجات حرارة أقل بقليل من الصفر الثوي<sup>(16)</sup>.

هذا ومن مزايا الحفظ بالتجميد ما يلي:

✓ المحافظة على الطعم الطازج

✓ المحافظة على مكونات المادة الغذائية وخاصة ما يتعرض منها للفقد والهدم بالحرارة العالية

كالفيتامينات

✓ تسهيل نقل المواد من مكان إلى آخر مهما كانت المسافة دون التعرض للتلف والفساد<sup>(17)</sup>.

## 2- اللحوم الحمراء:

تعد اللحوم الحمراء أو كما تسمى بلحوم الحيوانات أكبر مجموعة من حيث حجم الاستهلاك، ومن أشهرها لحوم البقر والخراف الصغيرة، الضأن، العجول الصغيرة، الجمال، الماعز والأرانب<sup>(18)</sup>.  
وفيما يخص اللحوم الحمراء المعنية بالبيان الوزاري الصادر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2023 المعنية بالاستيراد فتتمثل في:

✓ لحوم البقر الطازجة المبردة والمعبأة بالتفريغ،

✓ لحوم الغنم الطازجة المبردة والمعبأة بالتفريغ، سواء كانت هذه اللحوم بالعظام أو بدون عظام،

✓ رؤوس ماشية موجهة للذبح والتسمين.

فحفظ اللحوم بالتبريد هي عبارة عن عملية تتطلب مجموعة من الشروط تم تحديدها فيما يلي: <sup>(19)</sup>

✓ أن تكون اللحوم المعنية محفوظة بعد الذبح مباشرة على درجة حرارة منخفضة لا تتجمد عندها اللحوم (تتراوح بين صفر و 4°).

✓ يجوز تخزين هذه اللحوم في جو معدل يحتوي على غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة لا تزيد عن 10%  
✓ في حال استخدام الثلج أو مخاليط من الثلج والملح للتبريد لا يجوز أن يلامس الثلج أو خليطه من الملح أو الماء الناتج عنهما اللحوم المبردة بهذه الطريقة.

فالتبريد إذا يعد طريقة من طرق الحفظ المؤقت للحوم، وكلما انخفضت درجة حرارة التبريد باتجاه الصفر المئوي كلما زادت كفاءة الحفاظ بالتبريد حيث ينخفض عدد ونشاط ومعدل تكاثر الكائنات الحية الدقيقة، ويمكن حفظ اللحوم بالتبريد لمدة 20 إلى 30 يوم<sup>(20)</sup>.

أما فيما يخص عملية التبريد بالتفريغ الممارسة على اللحوم المستوردة فعادة ما يتم استخدامها مع الأغذية التي لها مساحة سطح كبيرة وتحتوي على نسبة مرتفعة من الماء، حيث يتم التفريغ إلى حد معين مما يسبب تبريد الأغذية نتيجة حدوث التبخير<sup>(21)</sup>.

فهذه العملية إذا هي التي تؤدي إلى الحفاظ على اللحوم الطازجة من التلف مدة نقلها من البلد المعني إلى غاية عرضها على المواطن الجزائري. حيث يتم استيراد اللحوم بالعظام من أوروبا لمدة تصل إلى 7 أيام، بينما يستغرق استيراد اللحوم بدون عظام من أمريكا الجنوبية من 12 إلى 20 يوما كاملا بعد التغليف والتعبئة بالتفريغ الصحي ووضعتها في صناديق لصلاحية قد تصل إلى 90 يوما<sup>(22)</sup>.

### المحور الثاني: الشروط الاجرائية والامتيازات الجبائية لعملية استيراد اللحوم.

تخضع عملية استيراد اللحوم إلى الشروط الاجرائية العامة المحددة من قبل الدولة الخاصة بالمنتجات المستوردة الموجهة لإعادة البيع على حالها حيث تم تحديد هذه الشروط بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-458 المحدد لكيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها المعدل والمتمم<sup>(23)</sup>.

وبالنظر إلى خصوصية هذه الشعبة من المواد الغذائية تم تحديد شروط واجراءات بالاتفاق بين وزارة التجارة وترقية الصادرات من جهة والوزارة المعنية المتمثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى، اضافة إلى مجمل التحفيظات والتسهيلات الجبائية التي وضعتها الدولة قصد تشجيع اجراء استيراد اللحوم. وعليه سنقوم من خلال هذه الفقرة بتحديد مجموع الاجراءات الخاصة باستيراد مادة اللحم ومجمل الامتيازات الجبائية التي يستفيد منها المستوردين في هذا القطاع، وفقا لما يلي:

#### أولاً- الشروط الاجرائية الخاصة بعملية استيراد اللحوم:

على المتعاملين الاقتصاديين الممارسين نشاط استيراد اللحوم احترام مجموعة من الشروط الخاصة بعملية استيراد هذه الشعبة من المنتجات الواسعة الاستهلاك. حيث يمكن تحديد هذه الشروط الاجرائية في ما يلي:

#### 1- اعداد ملف طلب الترخيص الصحي لاستيراد اللحوم:

فبمجرد اتخاذ قرار استيراد اللحوم دعت الجهات المعنية المتعاملين الاقتصاديين إلى اعداد ملفات طلبات التراخيص الصحية لاستيراد اللحوم وايداعها على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في الفترة الممتدة من 10 إلى 20 سبتمبر من سنة 2023 عبر بوابة الخدمات الالكترونية من أجل الحصول على التصريح الصحي واستيراد اللحوم بالعظام وبدون عظام، المغلفة ومنزوعة الهواء، وأيضا لحم الغنم الطازج الكامل أو المقطع والدجاج المجمد. ودعت الوزارة إلى أنه يتوجب على الراغبين في استيراد اللحوم إرفاق ملفات طلبات التراخيص الصحية للاستيراد ببرنامج سنوي مرتقب<sup>(24)</sup>.

ويجد هذا الترخيص الصحي أساسه القانوني في المادة 13 من دفتر الأعباء المتعلق بالتزامات الشركات التجارية التي تمارس نشاط استيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها<sup>(25)</sup> حيث نصت هذه المادة على الزامية حيازة الشركات التجارية المعنية على تراخيص و/أو اعتمادات مسلمة من طرف المصالح المؤهلة.

## 2- اعداد ملف طلب الحصول على رخصة استيراد اللحوم المعنية:

بعد الحصول على الرخصة الصحية لاستيراد اللحوم بإمكان المتعامل الاقتصادي تقديم طلب الحصول على رخصة الاستيراد لدى وزارة التجارة وترقية الصادرات.

ففي إطار مساعي الدولة لكبح تهريب نزيف النقد الأجنبي، وطبقا لأحكام المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 05-458 المحدد لكيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها، وبعد تعديل هذه المادة من قبل المشرع سنة 2013 بمقتضى المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 13-141 أصبح المتعاملين الاقتصاديين المعنيين باستيراد معظم السلع والمنتجات خاصة الواسعة الاستهلاك ملزمون ابتداء من تاريخ 23 أبريل 2014 بالحصول على ترخيص يسلم من طرف مديرية التجارة المختصة إقليميا، حيث يثبت الترخيص بالاستيراد احترام المتعامل الاقتصادي كافة الشروط المحددة بموجب المادة 5 المذكورة أعلاه<sup>(26)</sup>.

حيث قامت وزارة التجارة وترقية الصادرات وفي إطار مساعيها الرامية إلى توفير المواد الواسعة الاستهلاك بأسعار تراعي القدرة الشرائية للمواطن بإصدار قرار منح رخص استيراد اللحوم بنوعيتها. فتحسبا لشهر رمضان 2025 تم اعداد تراخيص لاستيراد اللحوم البيضاء المحمّدة بكمية 12365 طن حسب مشروع قانون المالية لسنة 2025<sup>(27)</sup>.

## 3- التعهد بالقيام بعمليات الاستيراد بهدف ضمان استقرار السوق الوطنية:

ففي إطار ضبط السوق وفي حالة تسجيل اختلالات في تموينه بمنتوج ما، نصت المادة 16 من الملحق الثاني من المرسوم التنفيذي رقم 21-94 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 05-458 السابق ذكره المتضمن نموذج دفتر الأعباء المتعلقة بالتزامات الشركات التجارية التي تمارس نشاط استيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها على الزامية تعهد الشركات التجارية المعنية بالقيام بعمليات الاستيراد في هذه الحالة.

وأشار البيان الصادر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة التجارة وترقية الصادرات وفيما يخص برنامج استيراد اللحوم الحمراء والبيضاء لسنة 2025 إلى إعادة النظر في طريقة استغلال رخص الاستيراد من طرف المتعاملين، وذلك بتحديد اجال تجسيدها مسبقا حسب الأهداف المحددة من السلطات العمومية والتي تتناسب مع احتياجات السوق<sup>(28)</sup>.

## ثانيا- الامتيازات الجبائية الخاصة باستيراد اللحوم:

بهدف توفير القدر الكافي من اللحوم من جهة، وضمان وصول هذه المادة الأساسية للمواطنين بأسعار مناسبة محددة ومسقفة من جهة أخرى، قدمت الدولة تحفيظات ضريبية هامة لصالح المستوردين في هذا القطاع وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2023.

وبالنظر إلى استمرارية مشكل تموين السوق بهذه المادة وارتفاع اسعار اللحوم المحلية، حافظت الدولة ومن خلال قانون المالية لسنة 2025 على نفس الامتيازات الضريبية والجمركية الموجهة للمستوردين في هذا القطاع. ومن خلال هذه الفقرة سنقوم بتحديد التحفيظات أو الامتيازات الجمركية كما يلي:

### 1- الغاء الرسم على القيمة المضافة:

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة يتحمل أعبائها المواطن أو المشتري النهائي. ويعرف هذا المصطلح على أنه الرسم العام على الاستهلاك يطبق على العمليات ذات الطابع الصناعي، التجاري وغيرها من العمليات<sup>(29)</sup>.

تم استحداث الرسم على القيمة المضافة أو كما يسمى بالرسم الإضافي المؤقت الوقائي الخاص بعمليات استيراد المنتجات المعروضة للاستهلاك أو المتاحة بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2018<sup>(30)</sup> وذلك نظرا لزيادة عدد المنتجات المستوردة المعروضة في السوق الوطنية والتي تقابلها نفس المنتجات المحلية الصنع وبالتالي ضرورة حماية المنتج الوطني من منافسة المنتجات المستوردة وتطوير وتشجيع الصناعات الناشئة.

وبموجب القرار الصادر في 26 جانفي 2019 تم تحديد قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي والنسب المتعلقة بها<sup>(31)</sup>. وفيما يتعلق بشعبة اللحوم يشمل هذا القرار حسب الملحق به لحوم فصيلة الأبقار طازجة أو مبردة، لحوم فصيلة الأغنام أو الماعز طازجة مبردة أو مجمدة والدواجن.

وقصد توفير المنتجات المذكورة أعلاه بأسعار تنافسية وحفاظا على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري تم تعديل هذا القرار بموجب القرار الصادر عن وزارة التجارة وترقية الصادرات بتاريخ 19 ديسمبر 2023<sup>(32)</sup> حيث تم الغاء العديد من البنود التعريفية الخاصة بأنواع من اللحوم الحمراء والبيضاء.

وتضمنت المواد الملغاة من قائمة المواد المعنية بالرسم على القيمة المضافة أصنافا من اللحوم فصيلة الأغنام أو الماعز الطازجة والمبردة أو المجمدة المدرجة في قوائم مختلفة، كالأليفة والأغنام كل حسب رقمها والبنود التعريفية الفرعي الخاص به.

كما نجد ومن ضمن منتجات اللحوم التي تم الغاء الرسم الإضافي المؤقت المتعلق بها لحوم وأحشاء صالحة للأكل طازجة ومبردة أو مجمدة للدواجن الداخلة في البند رقم 01.05، مقدمة بدون ريش، مفرغة وبدون رأس والرجلين، وبدون عنق والقلب والكبد والقانصة مسماة دجاج 65%. أما فيما يخص لحوم الأبقار المستوردة ومن خلال التعديل المذكور أعلاه فالملاحظ أنها غير معنية بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

## 2- تطبيق معدل منخفض للحقوق الجمركية:

نصت المادة 17 من قانون المالية التصحيحي لسنة 2023<sup>(33)</sup> على خفض الحقوق الجمركية بأثر رجعي على مستوردي ماشية البقر الحي ولحوم الأبقار والأغنام الطازجة المبردة، حيث جاء في نص هذه المادة ما يلي: ( تخضع ابتداء من أول مارس سنة 2023 إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2024 للمعدل المنخفض للحقوق الجمركية بنسبة 5 % عمليات استيراد ماشية البقر الحي ولحوم الأبقار الطازجة المبردة المعبأة بالتفريغ... وكذا لحوم الأغنام الطازجة المبردة المعبأة بالتفريغ).

هذا وقصد الحفاظ دائما على نظام ضبط سوق اللحوم ومن أجل حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين مستواهم المعيشي، أعلنت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة التجارة وترقية الصادرات من خلال بيان لها عن الإبقاء على الامتيازات الجمركية والضريبية الخاصة بعملية استيراد اللحوم الحمراء والبيضاء خلال سنة 2025 أي حقوق جمركية منخفضة مع الاعفاء المؤقت من الرسم على القيمة المضافة<sup>(34)</sup>.

ففيما يخص اللحوم الحمراء، نصت المادة 185 من قانون المالية لسنة 2025<sup>(35)</sup> على الخضوع وإلى غاية 31 ديسمبر 2025 للمعدل المنخفض للحقوق الجمركية بنسبة 5 % عمليات استيراد ماشية البقر والأغنام الحية الموجهة للذبح من جهة، ولحوم الأبقار والأغنام الطازجة المبردة والمعبأة بالتفريغ من جهة أخرى. والملاحظ هنا أنه تم توسيع تطبيق هذا المعدل المنخفض إلى عمليات استيراد ماشية الغنم.

أما فيما يتعلق باللحوم البيضاء فمن خلال المادة 186 من نفس القانون تعفى واردات اللحوم البيضاء المجمدة من الرسم على القيمة المضافة، كما نصت نفس المادة على توسيع الاستفادة من تخفيض الحقوق الجمركية بنسبة 5 % لتشمل هذه الواردات من اللحوم أيضا وذلك ابتداء من 8 جانفي 2024 إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2025.

### خاتمة:

حقق قرار السلطات العمومية بفتح مجال استيراد اللحوم بعد تعليق هذا الاجراء لمدة معتبرة لأسباب اقتصادية نتائج ايجابية، حيث سمح هذا الأخير بتوفير مادة اللحم بنوعيتها الحمراء والبيضاء في السوق وبأسعار معقولة، الأمر الذي لاقى استحسانا كبيرا من طرف المواطنين.

هذا واذا كان ما تضمنه هذا القرار سيعود بالنفع على المواطن مقتني هذه المادة، فالمتعامل الاقتصادي وبالتحديد المستورد أيضا يعتبر منتفعا وذلك نظرا للتسهيلات والاعفاءات الجمركية التي خضني بها. كذلك الأمر بالنسبة للمنتج، فعرض منتج أجنبي مشابه لمنتوجه في السوق وبأثمان مسقفة ومنخفضة عن تلك الخاصة بالمنتج المحلي يعتبر حافزا أكثر للمنتج الذي سيكون مستعد أكثر للتطوير وزيادة كمية منتوجه في السوق ومحاوله تحسين نوعيته أكثر فأكثر حتى يتمكن من منافسة المنتج المستورد.

لكن وعلى اعتبار أن اتجاه الدولة مجددا إلى فتح مجال استيراد اللحوم هو اجراء ظرفي مؤقت، تم اتخاذه لمواجهة ظرف معين فقط وهو عدم قدرة المنتج الوطني على تلبية الطلب على هذه المادة من جهة، وبالتالي ارتفاع اسعارها وعدم تناسب ذلك والمقدرة الشرائية للمواطن على العموم من جهة اخرى، حيث يتم التراجع عن هذا الاجراء بمجرد انتهاء أسباب اتخاذه. زد إلى ذلك المشاكل والعراقيل التي يواجهها اجراء استيراد هذه المواد كإلزامية إرفاقها بالعلامة "حلال" مثلا.

لذا يجب على الجهات المعنية معالجة الأسباب الحقيقية والبحث عن حل دائم لمشكل نقص الانتاج مقابل زيادة الطلب وارتفاع أسعار اللحوم، وذلك من خلال مايلي:

- ✓ وضع استراتيجية محكمة تنظم نشاط وعمل الفاعلين في مجال تربية المواشي والدواجن
- ✓ تنمية المنتج المحلي للحوم بنوعيتها الحمراء والبيضاء قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال وضبط أسعار هذه المواد وفقا للمقدرة الشرائية للمستهلك الجزائري
- ✓ الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة بدءا بتحسين السلالات المحلية وتبني أنظمة تسمين حديثة وتدريب المربين على استخدام احسن الطرق العلمية لتربية المواشي
- ✓ تفعيل اللجنة الوطنية لتعزيز الانتاج الوطني من اللحوم الحمراء التي تم تنصيبها في ديسمبر سنة 2024 قصد تنمية الثروة الحيوانية الوطنية وتطوير شعبة أغذية الأنعام، حيث ستتكفل هذه اللجنة بدراسة الاقتراحات والسبل الكفيلة بتنمية القطيع الوطني للغنم والبقر، وكذا الاجراءات الواجب اتخاذهها لحماية هذه الثروة من أجل رفع الانتاج وتقليص استيراد اللحوم الحمراء.

## قائمة المراجع:

### الكتب:

- نصر أبو فول، التجميد والتجفيف، مركز العمل التنموي "معا"، الطبعة الأولى، غزة، سنة 2009
- الشحات عبد الله مغازي الصباغ، راشد عبد الله السيد سلامة، حفظ وتصنيع اللحوم، مؤلف موجه للصف الثالث بالمدرسة الثانوية الزراعية مجال التصنيع الغذائي والعجائن، قطاع الكتب، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية، طبعة 2010-2011.
- مسعد عمر علي الحبشي، الإدارة الفاعلة في مزارع الدواجن، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية 2012.
- تيسير محمود أبو بكر، حفظ الأغذية بالتبريد والتجميد، مكتبة المعارف الجديدة، الاسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.

### المقالات:

- سعادة فاطمة الزهراء، مسعودي خيرة، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري - دراسة تاريخية-، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، العدد الثامن، جوان 2018.

### الوثائق القانونية:

- القانون رقم 24-08 المؤرخ في 24 نوفمبر سنة 2024 يتضمن قانون المالية لسنة 2025، ج ر عدد 84 الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2024
- القانون رقم 18-13 المؤرخ في 11 جويلية 2018 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018، ج ر عدد 42 الصادرة بتاريخ 15 جويلية 2018.
- القانون رقم 15-23 المؤرخ في 5 نوفمبر 2023 يتضمن قانون المالية التصحيحي، ج ر عدد 70 الصادرة بتاريخ 5 نوفمبر سنة 2023.
- المرسوم التنفيذي رقم 05-458 المحدد لكيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها، ج ر عدد 78 الصادرة بتاريخ 4 ديسمبر 2005، المعدل والمتمم بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-141 المؤرخ في 10 أبريل 2013، ج ر عدد 21 المؤرخة في 23 أبريل 2013 وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 21-94 المؤرخ في 9 مارس 2021، ج ر عدد 20 الصادرة بتاريخ 17 مارس 2021.
- القرار الصادر في 26 جانفي 2019 المحدد لقائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي والنسب المتعلقة بها، ج ر عدد 6 الصادرة بتاريخ 27 جانفي 2019. المعدل والمتمم بموجب القرار الصادر عن وزارة التجارة وترقية الصادرات بتاريخ 19 ديسمبر 2023، ج ر عدد 84 الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر سنة 2023

### المواقع الالكترونية:

- الموقع الالكتروني الخاص بوزارة التجارة وترقية الصادرات <https://mincommerce.gov.dz>
- الموقع الالكتروني الخاص بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري <https://madr.gov.dz>
- الموقع الالكتروني التالي: <https://www.echoroukonline.com>
- الموقع الالكتروني الخاص بمجمع الصناعات الغذائية واللوجيستيك <https://www.agrolog.dz>
- <https://www.alviar.dz> - الموقع الالكتروني الخاص بالشركة الجزائرية للحوم الحمراء

## التهميش

- (1) - الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.echoroukonline.com>
- (2) - نفس الموقع الإلكتروني
- (3) - حيث تم التعليق المؤقت لاستيراد اللحوم بأنواعها البيضاء والحمرأ مهمما كان شكلها (كاملة أو أجزاء منها) ومهما كانت حالتها (مجمدة، مبردة، أو طازجة) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 7 جانفي 2018 المتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد. ج ر العدد الأول الصادرة بتاريخ 7 جانفي 2018، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 19-12 المؤرخ في 24 جانفي 2019، ج ر عدد 6 الصادرة بتاريخ 27 جانفي 2019.
- (4) - الشحات عبد الله مغازي الصباغ، راشد عبد الله السيد سلامة، حفظ وتصنيع اللحوم، مؤلف موجه للصف الثالث بالمدرسة الثانوية الزراعية مجال التصنيع الغذائي والعجائن، قطاع الكتب، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية، طبعة 2010-2011، ص9.
- (5) - الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.echoroukonline.com>
- (6) - الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري <https://madr.gov.dz>
- (7) - الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة الجزائرية للحوم الحمراء <https://www.alviar.dz>
- (8) - الموقع الإلكتروني الخاص بمجمع الصناعات الغذائية واللوجيستيك <https://www.agrolog.dz>
- (9) - الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة الجزائرية للحوم الحمراء <https://www.alviar.dz>
- (10) - الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.echoroukonline.com>
- (11) - الموقع الإلكتروني الخاص بمجمع الصناعات الغذائية واللوجيستيك <https://www.agrolog.dz>
- (12) - الموقع الإلكتروني الخاص بمجمع الصناعات الغذائية واللوجيستيك <https://www.agrolog.dz>
- (13) - الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.echoroukonline.com>
- (14) - الشحات عبد الله مغازي الصباغ، راشد عبد الله السيد سلامة، مرجع سابق ذكره، ص9.
- (15) - مسعد عمر علي الحبشي، الإدارة الفاعلة في مزارع الدواجن، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية 2012، ص13.
- (16) - نصر أبو فول، التجميد والتجفيف، مركز العمل التنموي "معا"، الطبعة الأولى، غزة، سنة 2009، ص1.
- (17) - المرجع نفسه، ص2.
- (18) - الشحات عبد الله مغازي الصباغ، راشد عبد الله السيد سلامة، مرجع سابق ذكره، ص9.
- (19) - المرجع نفسه، ص59.
- (20) - المرجع نفسه، ص ص71 - 72.
- (21) - تيسير محمود أبوبكر، حفظ الأغذية بالتبريد والتجميد، مكتبة المعارف الجديدة، الاسكندرية، مصر، بدون سنة نشر ص11.

- (22) - الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة التجارة وترقية الصادرات <https://mincommerce.gov.dz>
- (23) - المرسوم التنفيذي رقم 05-458 المحدد لكيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها، ج ر عدد 78 الصادرة بتاريخ 4 ديسمبر 2005، المعدل والمتمم بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-141 المؤرخ في 10 أبريل 2013، ج ر عدد 21 المؤرخة في 23 أبريل 2013 وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 21-94 المؤرخ في 9 مارس 2021، ج ر عدد 20 الصادرة بتاريخ 17 مارس 2021.
- (24) - وحسب بيان صادر عن الوزارة المعنية فإن اجراءات الاستيراد وتكوين ملفات طلبات التراخيص الصحية ودفاتر الشروط الجديدة المتعلقة باستيراد اللحوم متوفرة عبر البوابة الإلكترونية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.
- الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري <https://madr.gov.dz>
- (25) - الملحق الثاني بالمرسوم التنفيذي رقم 21-94 السابق ذكره.
- (26) - للحصول على الشهادة أو رخصة الاستيراد وحسب ما جاء في نص المادة الثالثة من دفتر الأعباء المتعلق بالتزامات الشركات التجارية التي تمارس نشاط استيراد المواد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها، الملحق الثاني للمرسوم التنفيذي رقم 21-94 السابق ذكره، يجب ايداع على مستوى مديرية التجارة المعنية ملف يتضمن الوثائق التالية:
- ✓ نسخة من دفتر الأعباء مضاد عليه
  - ✓ نسخة من السجل التجاري الإلكتروني يحمل رموز النشاط التجاري المختار
  - ✓ تصريح بالمستخدمين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
  - ✓ نسخة من بيان الاشتراك في بوابة المركز الوطني للسجل التجاري
- (27) - الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة التجارة وترقية الصادرات <https://mincommerce.gov.dz>
- (28) - الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري <https://madr.gov.dz>
- (29) - سعادة فاطمة الزهراء، مسعودي خيرة، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري - دراسة تاريخية-، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد الثامن، جوان 2018، ص 236.
- (30) - المادة الثانية من القانون رقم 18-13 المؤرخ في 11 جويلية 2018 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018، ج ر عدد 42 الصادرة بتاريخ 15 جويلية 2018.
- (31) - ج ر عدد 6 الصادرة بتاريخ 27 جانفي 2019.
- (32) - ج ر عدد 84 الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر سنة 2023.
- (33) - القانون رقم 15-23 المؤرخ في 5 نوفمبر 2023 يتضمن قانون المالية التصحيحي، ج ر عدد 70 الصادرة بتاريخ 5 نوفمبر سنة 2023.
- (34) - الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة التجارة وترقية الصادرات <https://mincommerce.gov.dz>
- (35) - القانون رقم 24-08 المؤرخ في 24 نوفمبر سنة 2024 يتضمن قانون المالية لسنة 2025، ج ر عدد 84 الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2024.